المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الهدف العام للمقرر:

يهدف المقرر الى تمكين الطالب من فهم ماهية معايير المحاسبة الدولية و كيفية تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من قواعد العرض و الإفصاح و تقييم المخزونات ، و معايير المحاسبة عن الأدوات المالية ، و المحاسبة عن تجميع الأعمال.

مقدمة:

تعتبر التقارير المالية وسيلة اتصال وتواصل مُهمة تقوم بمقتضاها الشركات المعُدة لتلك التقارير بعرض وتقديم معلومات مالية للأطراف المعنية، وكما هو الحال في أي عملية اتصال أخرى فإنه لابد من وجود متطلبات لضمان أن المعلومات التي يتم توصيلها مفهومة وثيقة الصلة باحتياجات المستخدمين.

لغاية منتصف القرن العشرين لم تكن هناك أفكار ذات قيمة بخصوص كيفية تنظيم التقارير المالية حيث بدأ المجتمع

الدولي في نقاش وجدال موسع بشأن المنافع المحققة من عملية تحقيق الانسجام والاتساق بين المعايير لإعداد التقارير المالية والخطوات المستخدمة لتحقيق الهدف.

منذ ذلك الوقت بدأ التحرك نحو إعداد إطار عمل لإعداد التقارير المالية في اكتساب الزخم، الذي نتج عنه البدء في

تطوير إطار عمل منظم أدى إلى بيئة العمل الحالية، حيث تهدف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS)

ومجلس إعداد معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى تطوير مجموعة واحدة عالية الجودة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) التي تتصف بسهولة فهمها وقابلية تطبيقها، وكونها مقبولة قبولا عالمياً.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي منظمة خاصة لا تهدف إلى الربح، أنشأت بموجب قانون الشركات

العام لولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل في انجلترا وويلز كشركة أجنبية(رقم الشركة) FC023235 ، تم إعادة تسمية هذه اللجنة باسم) IFRS Foundation (في عام 2001 بعدما كانت تسمى(. IASC Foundation

كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC منذ العام 1973 وحتى العام 2001 الهيئة المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية الدولية وتتمثل الأهمية الرئيسية للجنة معايير المحاسبة الدولية في تشجيعها واضعي معايير المحاسبة الوطنية حول العالم على تحسين وتوحيد معايير المحاسبة الوطنية، وبعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي يقع على عاتقه المسؤولية لتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتضييق الفوارق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض التقارير المالية بهدف توفير معايير محاسبية أقل تعقيدا وتوفي بالاحتياجات

المتجددة لممارسات الأعمال وإدارات الحكومات وتمكن من الحصول على معلومات ذات جودة تغطي احتياجات مستخدميها في صنع القرارات الاقتصادية بما فيها الكشف المبكر عن الأزمات.

حتى وقتنا هذا أصدر مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB (17) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

واعتمد (24) معيار من المعايير المحاسبية الدولية IAS كانت قد صدرت عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC IASB ومازالت سارية، بالإضافة إلى العديد من التفسيرات ووثائق اللجنة المصدرة الدائمة SIC التي تشكل جزءا من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

محتوى المقرر :

فهرس الموضوعات		
رقم المعيار	عنوان المعيار	رقم الصفحة
	الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية	1
IAS 1	عرض القوائم المالية	27
IAS 2	المخزون	71
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	107
IAS 8	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء	135
IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية	165
IAS 12	ضرائب الدخل	179
IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات	213
IAS 19	منافع الموظفين	247
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	259
IAS 21	أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	277
IAS 23	تكاليف الإقتراض	297
IAS 24	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	309
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	316
IAS 27	القوائم المالية المنفصلة	325
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	331
IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	351
IAS 32	الأدوات المالية: العرض	369
IAS 33	ربحية السهم	385
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	397
IAS 36	الإنخفاض في قيمة الأصول	409
IAS 37	المخصصات، الأصول والإلتزامات المحتملة	437

٥

IAS 38	الأصول غير الملموسة	449
IAS 40	الإستثمارات العقارية	469
IAS 41	الزراعة	485
IFRS 1	تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة	499
IFRS 2	المدفوعات على اساس الاسهم	507
IFRS 3	اندماج الأعمال	517
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	537
IFRS 6	الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها	557
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	569
IFRS 8	القطاعات التشغيلية	585
IFRS 9	الادوات المالية	599
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	631
IFRS 11	الترتيبات المشتركة	669
IFRS 12	الإفصاح عن المصالح في المنشات الأخرى	679
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	685
IFRS 14	الحسابات القانونية المؤجلة (الحسابات المؤجلة الناتجة عن تحديد الاسعار تنظيمياً)	693
IFRS 15	الايراد من العقود مع العملاء	701
IFRS 16	عقود الإيجار	757
IFRS 17	عقود التامين	811
	المراجع	823

جدول يبين المعايير غير النافذة (الملغاة)		
رقم المعيار	عنوان المعيار الملغي	ما حصل للمعيار
IAS 3	القوائم المالية الموحدة.	انتقلت متطلبات المعيارعام 1989 الى معياري المحاسبة الدوليين رقم (27) و (28).
IAS 4	محاسبة الإهتلاك.	سحب هذا المعيار عام 1999 واستبدل بالمعايير ذوات الارقام 16، 22، 38.
IAS 5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عام 1997
IAS 6	اثار التغيرات في اسعار الصرف.	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم (15) والذي الغي لاحقاً عام 2003.
IAS 9	محاسبة تكاليف البحث والتطوير.	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم (38) عام 1999.
IAS 11	عقود الإنشاء	حل محله معيار الابلاغ المالي 15 اعتبارا من 2018/1/1
IAS 13	عرض الاصول المتداولة والمطلوبات المتداولة.	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم (1).
IAS 14	التقرير عن القطاعات.	حل محله معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (8) الساري المفعول عام 2009.
IAS 15	المعلومات التي تعكس التغيرات في الاسعار.	تم سحبه عام 2003.

IAS 17	عقود الإيجار	حل محله معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (16) اعتبارا من 2019/1/1
IAS 18	الإيراد	حل محله معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (15) اعتبارا من 2018/1/1
IAS 22	اندماج الاعمال.	تم استبداله بمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (3) عام 2004.
IAS 25	محاسبة الاستثمارات.	حل محله معياري المحاسبة الدوليين رقم (39) و(40) عام 2001.
IAS 30	الافصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.	استبدل بمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (7) الساري المفعول عام 2007.
IAS 31	الحصص في المشاريع المشتركة	دمج في معياري المحاسبة الدولي رقم (28) والابلاغ المالي الدولي رقم (12).
IAS 33	العمليات غير المستمرة	استبدل بمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (5) الساري المفعول عام 2005.
IAS 39	الأدوات المالية:الإعتراف والقياس	استبدل بمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (9) اعتبار من 2018/1/1.
IFRS 4	عقود التامين	استبدل بمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (17) اعتبار من 2023/1/1.

مما سبق يمكننا استخلاص المزايا التالية لتبني المعايير الدولية للتقرير عن القوائم المالية:

- إمكانية التعامل مع أسواق مالية عالمية.
- زيادة الثقة ما بين المتعاملين الاقتصاديين عند تقديم بيانات تتميز بالمصداقية و الشفافية مما يزيد من تدفق الاستثمارات المالية و الإنتاجية و ازدهارها محليا و دوليا.
- تسهيل عملية مقارنة القوائم المالية نظرا لاعتمادها على مقاييس و معايير موحدة تتميز بالتوافق و التناسق المحاسبي.
- تحسين جودة المعلومة المنتجة وفق المعايير الدولية مما يزيد من كفاءة الإدارة للوصول إلى معلومات ملائمة ويعتمد عليها عند اتخاذ القرارات.
- تسهيل عملية اندماج و توحيد الفروع الأجنبية في أنحاء العالم من خلال توحيد القوائم المالية لنتائج النشاط.
- تسهيل العمليات الدولية و توفير الوقت و الجهد و المال، و جعل أسواق رأس المال أكثر كفاءة.
- تفادي و تجنب تعارض مصالح مستخدمي القوائم المالية من خلال إعداد مجموعة موحدة من القوائم المالية و تخفيض مخاطر الانحياز و الغموض و سوء الفهم.

مهام مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS :تشتمل على المهام الأساسية التالية:

- تعيين أعضاء المجلس؛ ولجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري لمعايير المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومدى فعاليته القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل
- مراجعة القضايا الاستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الآمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة
- وضع وتعديل الإجراءات التشغيلية للمجلس، ولجنة التفسيرات القائمة، والمجلس الاستشاري للمعايير
- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد بذل ما يجب، بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.

مجلس معايير المحاسبة الدولية: IASB

تم إنشاؤه بعام 2001 و يشرف على وضع و إعداد المعايير و تسميتها بالمعايير الدولية للتقارير المالية الدولية IFRS International Financial Reporting standards و يضم المجلس 21 عضوا من9 دول و يهتم المجلس IASB بإعداد

المعايير المحاسبية و تعديلها و نشر مسودات العرض حول المشاريع المقترحة و استشارة المجلس الاستشاري بخصوص المشاريع المهمة

أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية: IASB

تم تحديد أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) و التي أصبحت مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بموجب دستور لجنة المعايير المحاسبية الدولية كما يلي:

-إعداد و نشر معايير محاسبية ذات أغراض عامة يجب مراعاتها في إعداد القوائم المالية و تشجيع العمل بموجبها على مستوى دولي.

-العمل على تطوير و تحسين التعليمات و المعايير المحاسبية و تحقيق التوافق بينها و كل الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على مستوى العالم.

استراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية: IASB

1. دعوة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من قبل الأعضاء عندما تقترح دولتان أو أكثر مناقشات حول معايير المحاسبة الدولية و التي لا يكون لديها تشريع عام.
2. العمل على تشجيع مختلف الدول التي لا تحكمها معايير محاسبية على تبني معايير المحاسبة الدولية.
3. دعوة الدول التي لديها معايير محاسبية وطنية و غير المخصصة لمواضيع معينة للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية مع ضمان توفر الحد الأدنى للالتزام بالمعيار المحدد.
4. القيام بمقارنة المعايير المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية المماثلة و العمل على إلغاء الفروقات الجوهرية.
5. عرض منافع التنسيق مع معايير المحاسبة الدولية للدول التي تتضمن قوانينها إطار الممارسات المحاسبية.

المجلس الاستشاري للمعايير : (SAC)

يهدف SAC لتحقيق ما يلي:

1. تقديم النصائح ل (IASB) فيما يخص القرارات المتصلة بجدول الأعمال و أولويات عمل المجلس و نصائح إضافية أخرى.
2. تبليغ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بآراء و وجهات نظر أعضاء (SAC) عن مشروعات وضع المعايير المحاسبية الأساسية و الرئيسية.

إذ يجب على (IASB) أن يتشاور مع (SAC) حول المشروعات الرئيسية و أي تغييرات رئيسية في النظام الأساس ي قبل صدور قرار المجلس.

هيكلية مجلس معايير المحاسبة الدولية

1- يتكون المجلس من 14 عضوا مؤهلين تقنيا ومهنيا

2- يتكون مجلس الامناء من 23 عضوا مؤهلين من دول مختلفة

3- لديه عدد 13 مختص من الموظفين الكبار

كيفية الية عمل تطوير معايير المحاسبة الدولية في المجلس

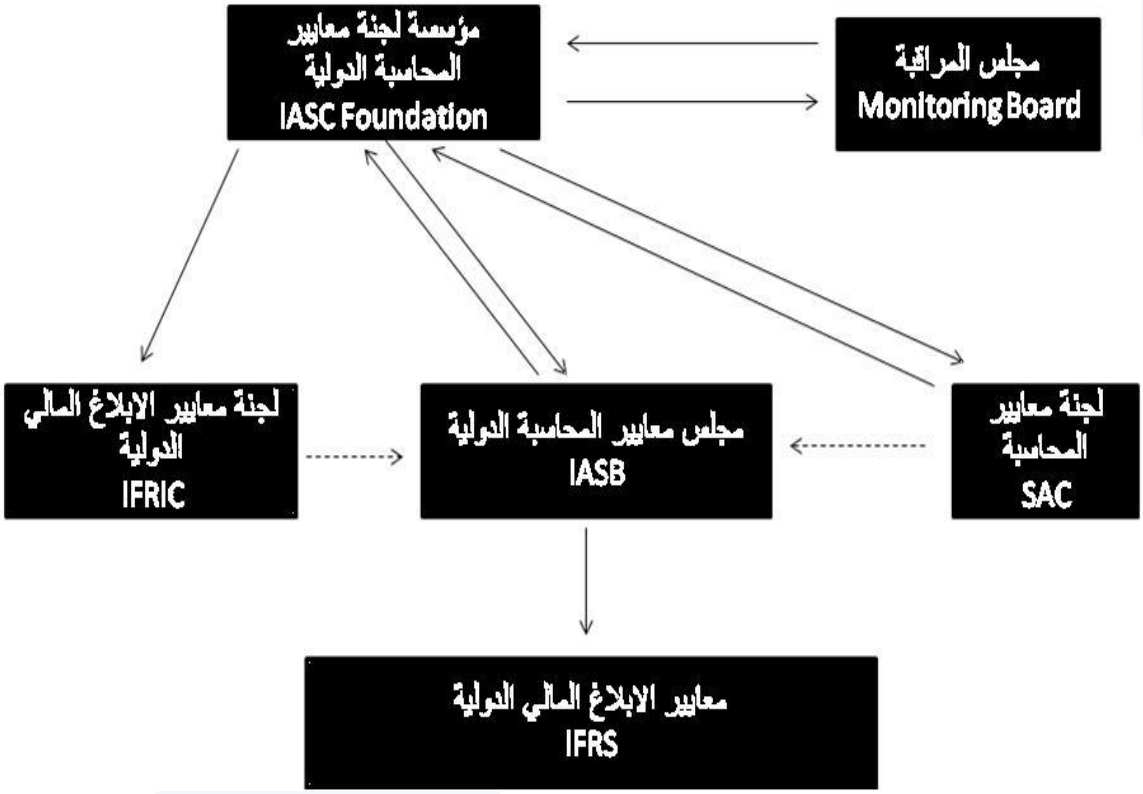

الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية Conceptual Framework

The conceptual framework is made of three levels:

Level (1) Objectives of financial reporting

Level (2): (A) Qualitative characteristics of accounting information and (B) Elements of financial statements.

Level (3): Recognition and measurement concepts: (Assumptions, Principles, and Constraints).

الاطار النظري للمحاسبة مكون من ثلاث مستويات:

المستوى الاول: اهداف الابلاغ المالي

المستوى الثاني: (أ) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و(ب) عناصر القوائم المالية

المستوى الثالث: مفاهيم القياس والاعتراف (الفروض والمباديء والمحددات).

Level (1) Objectives of financial statements

المستوى الاول: اهداف القوائم المالية

Objectives of financial reporting are to provide information that is: (1) useful to those making investment and credit decisions, (2) helpful to present and potential investors, creditors, and other users in assessing the amounts, timing, and uncertainty of future cash flows, and (3) about economic resources, the claims to those resources and the changes in them.

اهداف الابلاغ المالي هو تزويد معلومات: مفيدة لمتخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية، مساعده للمستثمرين والدائنين تمكنهم من تقدير المبالغ، والتوقيت، وعدم اليقين من التدفقات النقدية المستقبلية، والخاصة بالموارد الاقتصادية، والمطالبات الخاصة بتلك الموارد واي تغييرات تطرأ عليها.

Level (2) (A) Qualitative characteristics of accounting information

المستوى الثاني: (أ) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

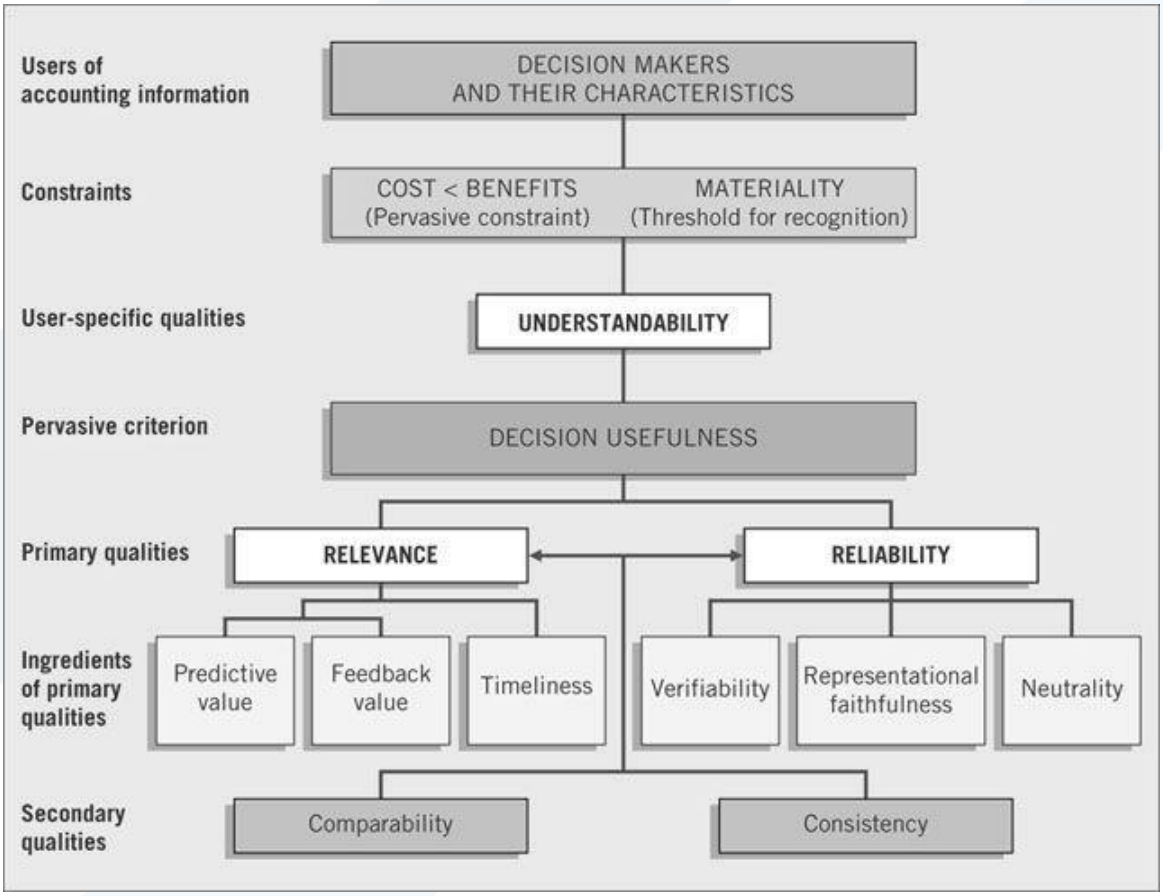

1- Decision makers and their characteristics (Understandability)

متخذو القرار وخصائصهم (القابلية للفهم)

2- **Constraints**: (1) Cost < Benefits, and (2) Materiality

المحددات الرئيسية: (1) ان تكون التكلفة اقل من المنفعة و(2) الاهمية النسبية

3- **Primary qualities**: (1) Relevance, and (2) Reliability

الخصائص الرئيسية: (1) الملاءمة و(2) الموثوقية

4- **Ingredients of primary qualities**: (1) Relevance (a- predictive value, b- feedback value, and c- timeliness), and (2) Reliability (a- verifiability, b- representational faithfulness, and c- neutrality)

مكونات الخصائص الرئيسية: (1) الملاءمة (أ- القيمة التنبئية، ب- القيمة الاسترجاعية وج- التوقيت المناسب)، و(2) الموثوقية (أ- القدرة على التحقق، ب- الصدق في العرض، وج- الحيادية

5- **Secondary qualities**: (1) comparability, and (2) consistency

الخصائص الثانوية (1) القدرة على المقارنة و (2) الثبات.

level (2) (B) Elements of financial statements

المستوى الثاني (ب) عناصر القوائم المالية

Assets: probable future economic benefits obtained or controlled by a particular entity as a result of past transactions or events

الاصول: منافع اقتصادية مستقبلية محتملة تم الحصول عليها او السيطرة عليها من قبل منشأه ناتجة عن احداث او عمليات سابقة

Liabilities: probable future sacrifices of economic benefits arising from present obligations of a particular entity to transfer assets or providing services to other entities as a result of past transactions or events

الالتزامات: تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية تنشأ عن تعهدات حالية من قبل منشأه لمنشاة اخرى مقابل تحويل اصول او تقديم خدمات ناتجة عن احداث او عمليات سابقة

Equity: residual interest in the assets of an entity that remains after deducting its liabilities. In a business enterprise, the equity is the ownership interest.

حصة السهم: وهي الحصة في اصول المنشأة بعد اقتطاع الالتزامات منها. وهذه الحصة يطلق عليها في الشركات التجارية بحصة حقوق الملكية

Revenues: inflows or other enhancements of assets of an entity or settlement of liabilities (or a combination of both) during a period from delivering or producing goods, rendering services, or activities that constitute the entity ongoing major or control operations.

الايرادات: وهي تدفقات واردة أو مساهمات اصول المنشأة او تسوية التزاماتها (او كلاهما) خلال فترة تسليم او تصنيع البضائع، تأدية الخدمات، او الفاعاليات التي تساهم في استمرارية او السيطرة على نشاط المنشأة الرئيسي

Expenses: outflows or other using up of assets or incurrence of liabilities (or a combination of both) during a period from delivering or producing goods, rendering services, or carrying out other activities that constitute the entity ongoing major or control operations.

المصروفات: وهي تدفقات صادرة او استخدامات اخرى للأصول او التعهد بالتزامات (او كلاهما) خلال فترة تسليم او تصنيع البضائع، تأدية الخدمات، او الفعاليات التي تساهم في استمرارية او السيطرة على نشاط المنشأة الرئيسي

Gains: increases in equity (net assets) from peripheral or incidental transactions of an entity during a period except those that result from revenues or investments by owners.

المكاسب: زيادة في حقوق الملكية (صافي الاصول) ناتجه عن عمليات للمنشأة عرضية او خارجية خلال فترة محدده مستثنى منها تلك الناتجة عن الايرادات و استثمارات الملاك.

Losses: decreases in equity (net assets) from peripheral or incidental transactions of an entity and from all other transactions and other events and circumstances affecting the entity during a period except those that result from expenses or distribution to owners.

الخسائر: نقص في حقوق الملكية (صافي الاصول) ناتجه عن عمليات للمنشأة عرضية او خارجية وناتجة كذلك من جميع العمليات والاحداث والظروف المؤثرة على المنشأة خلال فترة محدده مستثنى منها تلك الناتجة عن المصاريف وتوزيعات الملاك

Level (3) Recognition and Measurement Concepts

المستوى الثالث مفاهيم القياس والاعتراف

A- Basic Assumptions(الفروض الاساسية)

Economic Entity Assumption means that economic activity can be identified with a particular unit of accountability.

فرض الوحدة الاقتصادية تعني بانه يمكن تعريف نشاطات الوحدة الاقتصادية من خلال وحده قياس محاسبية محدده

Going Concern Assumption means that the business enterprise will have long life.

فرض الاستمرارية يعني بان عمر المنشأة طويل وغير محدد

Monetary Unit Assumption means that money is the common denominator of economic activity and provides an appropriate basis for accounting measurement and analysis.

فرض الوحدة النقدية يعني بأن المال هو وحدة القياس الرئيسية للنشاطات الاقتصادية وهو الاساس في القياس والتحليل المحاسبي

Periodicity Assumption means that the economic activities of an enterprise can be divided into artificial time periods.

فرض الدورية يعني يمكن تقسيم نشاطات المنشأة الاقتصادية الى فترات زمنية اعتبارية

- Basic Principles of Accounting

مبادئ المحاسبة الاساسية

Historical Cost Principle means that most assets and liabilities to be accounted for and reported on the basis of acquisition price.

مبدأ التكلفة التاريخية يعني بانه يجب احتساب قيمة الاصول والالتزامات والابلاغ عنها وفقا لسعر التملك (بتاريخ العملية)

Revenue Recognition Principle means that revenue should be recognized when (1) realized or realizable and (2) when earned.

مبدأ الاعتراف بالإيراد يعني بانه يجب الاعتراف بالإيراد عندما (1) يتحقق او يكون قابل للتحقق و(2) عند اكتسابه

Revenues are Realized when products (goods or services), merchandise, or other assets are exchanged for cash or claims to cash.

يتحقق الايراد عندما يتم تبادل المنتجات (البضائع او الخدمات) و البضائع او الاصول الاخرى بالنقد او الطالبات النقدية

Revenues are realizable when assets received or held are ready convertible into cash or claims to cash.

يكون الايراد قابلا للتحقق اذا كانت الاصول المستلمة او التي بالحوزة قابله للتحويل الى نقد او مطالبات نقدية

Revenues are considered earned when the entity has substantially accomplished what it must do to be entitled to the benefits represented by the revenues.

يتم اعتبارالايراد مكتسبا اذا اعتبرته المنشأة ايرادا منجزبشكل كامل وتم التحصل عليه واستخدامه لمنفعتها

Ways of revenue recognition طرق الاعتراف بالايراد (التوقيت)

Recognition at the time of sale provides a uniform and reasonable test.

توقيت الاعتراف عند نقطة البيع هو انسب توقيت بشكل عام

During production: Recognition of revenue is allowed before the contract is completed in certain long-term construction contracts.

خلال عملية الانتاج: يتم السماح بالاعتراف بالإيراد خلال عملية الانتاج في تعهدات البناء طويلة الاجل

End of production: revenue might be recognized after the production has ended but before the sale takes place.

بعد الانتهاء من الانتاج: يمكن الاعتراف بالإيراد بعد عملية الانتاج ولكن قبل ان تتم عملية البيع

Receipt of cash: its used only when its impossible to establish the revenue figure at the time of sale because of the uncertainty of collection.

عند استلام النقد: يتم الاعتراف بالإيراد عند استلام النقد ..... لا يمكن تحديد عنصر الايراد عند عملية البيع بالتقسيط الا بعد تأكيد تحصيل النقد

Matching Principle dictates that efforts (expenses) be matched with accomplishment (revenues) whenever it is reasonable and practicable to do so.

ان **مبدأ المقابلة** ينص على مقابلة المجهودات (المصاريف) بالإنجازات (الايرادات) كلما دعت الحاجة لذلك

Full disclosure Principle recognizes that the nature and amount of information included in financial reports reflects a series of judgmental trade-offs. These trade-offs strive for (1) sufficient detail to disclose maters that makes a difference to users, yet (2) sufficient condensation to make the information understandable, keeping in mind costs of preparing and using it. Information about financial position, income, cash flows, and investments can be found in one of the following three places: (1) financial statements, (2) notes to the financial statements, and (3) supplementary information.

مبدأ الافصاح الشامل يعرف حجم وطبيعة المعلومات المشمولة في الابلاغ المالي والتي تعكس الحكم الجاد في مقارنة الامور. حيث ينص على تزويد (1) الافصاح الكافي عن الامور التي تحدث فرقا للمستخدمين المختلفين للقوائم، ومع الاخذ بعين الاعتبار (2) بجعل المعلومات قابلة للفهم وتكلفة اعدادها واستخدامها. يمكن ايجاد المعلومات الخاصة بالمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية والاستثمارات في احد الاماكن التالية: (1) القوائم المالية، و(2) ملاحظات القوائم المالية و(3) وقوائم المعلومات التكميلية او الاضافية

Constraints(المحددات-قيود)

Cost-Benefit Relationship means that the cost of providing the information must be weighted against the benefits that can be derived from using the information.

علاقة التكلفة والمنفعة تعني بانه يجب موازنة تكلفة تزويد المعلومات بالمنفعة المترتبة على استخدامها

Materiality relates to an items impact on a firms overall financial operations. An item is material if its inclusion or omission would influence or change the judgment of a reasonable person. It is immaterial and, therefore, irrelevant if it would have no impact on decision-maker.

ان **الاهمية النسبية** تعود الى مدى تأثير بند معين على العمليات المالية ككل. يعد البند مهم اذا كان تضمينه او حذفه سيؤثر او يغير حكم شخص عقلاني. ويعد غير مهم اذا كان تضمينه او حذفه ليس له اثر على متخذ القرار.

Industry Practices means the peculiar nature of some industries and business concerns sometimes requires departure from basic theory.

محددات الصناعة تعني بان طبيعة بعض الصناعات والتجارة تجعلها تحيد عن النظرية العامة.

Conservatism means when in doubt choose the solution that will be least likely to overstate assets and income.

التحفظ (الحيطة والحذر) يعني بانه عند تولد اي شك فانه يجب اختيار ذلك الحل الذي لا يغالي في تقدير الاصول والدخل.

إطار إعداد وعرض البيانات المالية (وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية)

هدف البيانات المالية:

تهدف البيانات المالية الى توفير معلومات حول المركز المالي ، والاداء والتدفقات النقدية للمشروع بحيث تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وبشكل اكثر تحديدا فان البيانات المالية تهدف الى :

- مساعدة أصحاب المنشأة تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة، و قد ينتج عن ذلك قرارات تتعلق بالاستمرار في الاستثمار أو بيعه أو تغيير الإدارة ....الخ.
- تقييم قدرة المنشأة على توليد النقد و توقيت و حجم هذه التدفقات و درجة التأكد من ذلك، و يعتبر ذلك رئيسياً في تقييم مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المختلفة.
- تتضمن هذه المعلومات بيانات حول المركز المالي للمنشأة و أداءها و تدفقاتها النقدية.

ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مكونات القوائم المالية على النحو التالي:

أ- قائمة المركز المالي (Statement of Financial Position)

ب- قائمة الدخل الشامل (Statement of Comprehensive Income)

ج- قائمة تظهر إما:

1- كافة التغيرات في حقوق الملكية (All Changes in Equity)

2- التغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن العمليات مع أصحاب المشروع سواء بزيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.

د- قائمة التدفقات النقدية(Cash Flow Statement)

هـ- السياسات المحاسبية و الإيضاحات التفسيرية

(Accounting Policies and Other Explanatory Notes)

المستخدمون وحاجتهم من المعلومات :

1. المستثمرون: إن مقدمي رأس المال المضارب و مستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم و العائد المتحقق منها، و يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء، أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.
2. الموظفون: الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار أو ربحية أصحاب العمل، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم و منافع التقاعد و توفر فرص العمل.
3. المقرضون: المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم و الفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
4. الموردون والدائنون التجاريون و الآخرون: وهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق، والدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمشروع على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المشروع كعميل رئيسي لهم.
5. العملاء: العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع ، خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معه أو اعتماد عليه.
6. الحكومات ووكالاتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، و بالتالي نشاطات المشروع كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المشاريع و تحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي و إحصاءات مشابهة.
7. الجمهور: تؤثر المشاريع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال، قد تقدم المشاريع مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين ،....

<u>الخصائص النوعية للبيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية:</u>

تم اعتماد إطار إعداد و عرض البيانات المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989، وقد تضمن هذا الإطار الخصائص النوعية للبيانات المالية على النحو التالي:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي : القابلية للفهم، و الملاءمة، والموثوقية و القابلية للمقارنة.

1- القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبة و أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب

عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها البيانات المالية اعتمادا على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين ما دامت هذه المعلومات ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية.

2- **الملاءمة**

- لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة و المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.
- إن القيمتين التنبؤية و التأكيدية للمعلومات متداخلتين، فعلى سبيل المثال: المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة و بنيتها تفيد المستخدمين في التنبؤ بقدرة المنشأة في استغلال الفرص و قدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة. وتلعب نفس المعلومات دوراً تأكيدياً فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول- على سبيل المثال- الطريقة التي يتوجب هيكلة المشروع بموجبها و نتائج العمليات التي خطط لها(التغذية الراجعة).
- غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي و الأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي و الأداء المستقبلي و مسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور و تحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المشروع على مواجهة التزاماته عندما تصبح مستحقة. وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة حتى تعزز القدرة على عمل تنبؤات من البيانات المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية و الأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال: تعزز القيمة التنبؤية لبيان الدخل إذا تم الإفصاح على حدة لكل البنود العادية و غير المتكررة.

*** المادية (الجوهرية)**

- تعتبر المعلومات ذات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على البيانات المالية. و تعتمد المادية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي للحذف أو التحريف، وعليه فإن مفهوم المادية تضع حداً أو نقطة قطع أكثر من لو أنها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكي تكون مفيدة.
- تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها و بماديتها. ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها، تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها على سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد يمكن أن يؤثر على تقييم المخاطر و الفرص التي تواجه المشروع بغض النظر عن مادية النتائج التي حققها القطاع الجديد في فترة التقرير. و في حالات أخرى فإن كلا طبيعة و مادية المعلومات لها أهمية مثل مبالغ المخزون المحتفظ بها ضمن الفئات الرئيسية التي تعتبر مناسبة للعمل.

3- **الموثوقية :**

- لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة، تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة (التمثيل الصادق) و التحيز(الحياد)، و يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

- و يمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللا على سبيل المثال: إذا مشروعية مبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانوني هي موضع نزاع، فإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العمومية من الممكن أن يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسبا الإفصاح عن المبلغ و ظروف المطالبة.

و قد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:

أ- التمثيل الصادق

- لتكون موثوقة يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول، و بالتالي على سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول و التزامات و حق ملكية للمشروع بتاريخ و ضع التقرير وفقا لمقاييس الاعتراف.
- أن معظم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر ككونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أنها تصوره. وهذا ليس بسبب التحيز، ولكن إلى الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم و استخدام و سائل قياس و عرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع العمليات المالية و الأحداث. في حالات معينة، يعتبر قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكد بحيث أن المشروع عموما لا يعترف بها في البيانات المالية فعلى سبيل المثال رغم أن معظم المشاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلا أنه في العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية. و في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف بالعناصر و الإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالاعتراف بها و قياسها.

ب- الجوهر فوق الشكل

- لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها و قدمت طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس شكلها القانوني فحسب. إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر. و مع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل، و في تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها (إذا كان حقا هناك عملية).

ج- الحياد

- حتى تكون موثوقة يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز، و لا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفا.

د- الحذر

- لا بد من أن يتعامل معدي البيانات المالية مع حالات عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث و الظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، و تقدير العمر الاقتصادي المحتمل للمصنع و المعدات و عدد مطالبات التعويضات التي من الممكن أن تحدث. و يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها و مداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد البيانات المالية. و يقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول و الدخل أو تقليل للالتزامات و المصروفات. إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلا بإيجاد احتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول و الدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات و المصروفات و ذلك لأن البيانات المالية لن تكون محايدة و عليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية.

هـ- الاكتمال

لتكون موثوقة، فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة ، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و بالتالي تصبح غير موثوقة و ضعيفة من حيث ملاءمتها.

4- القابلية للمقارنة :

- يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي و في الأداء. كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، و الأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المشروع و بطريقة متماثلة في كافة المشاريع.
- و من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية،و أي تغيرات في هذه السياسات و آثار هذه التغيرات، يجب أن يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة. إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية لما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.
- إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتعارض مع مفهوم الاتساق، كما يجب أن لا تصبح عائقا لإدخال معايير محاسبية مطورة. إن من غير المناسب للمشروع أن يستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن يبقى على سياساته دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.
- و حيث أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء و التغيرات في المركز المالي للمشروع على مرور الزمن فإن من الضروري أ تظهر القوائم المالية المعلومات الموازية الخاصة بالفترات السابقة.

القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة

1- **التوقيت المناسب**

- إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب و توفير المعلومات الموثوقة. فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يؤدي في الغالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الحدث الأخر معروفة. وهذا يضعف الموثوقية، وعلى العكس من ذلك إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأوجه فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير و لكن ذات فائدة متدنية للمستخدمين عند ذلك. لذلك عند تحقيق التوازن بين الملاءمة و الموثوقية، فإن الاعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

2- **الموازنة بين التكلفة والمنفعة.**

- تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الأثر أكثر من كونها خاصية نوعية، فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات. ومهما يكن فإن تقييم المنافع و التكاليف هي عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على عملية اتخاذ الأحكام، و فوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد أيضا منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات . فعلى سبيل المثال: إن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقل من تكاليف الاقتراض على المشروع. لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة- المنفعة على أية حالة معينة، ومع هذا فإن واضعي المعايير – بشكل خاص- وكذلك معدي و مستخدمي البيانات المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

3- **الموازنة بين الخصائص النوعية.**

في الممارسة العملية غالباً ما تكون الموازنة أو المقايضة بين الخصائص النوعية ضرورية. و بشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب ما بين الخصائص من أجل تحقيق هدف البيانات المالية. أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

4- **الصورة الصحيحة والعادلة / التمثيل العادل**

- توصف البيانات المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالية و الأداء و التغيرات في المركز المالي للمشروع. و مع هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و المعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنها في العادة بيانات مالية توصل ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة و العادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات.